ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and Humanities (AIJSSH)

Journal home page: <http://arid.my/j/aijssh>

مجلة أريد الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد الثاني، العدد الخاص، آب 2020 م

Legal Dimensions Block Internet Service

الأبعاد القانونية لحجب خدمة الإنترنت في العراق

م. هيفاء راضي جعفر البياتي*

أ.م.د:رنا محمد راضي جعفر البياتي

lowhaifaa@yahoo.com

arid.my/0005-4297

<https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2020.s.215>

ARTICLE INFO

Article history:

Received 20/05/2020

Received in revised form 13/06/2020

Accepted 22/07/2020

Available online 15/08/2020

<https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2020.s.215>

ABSTRACT

International conventions and agreements organized methods to restrict public freedoms in normal circumstances, which are more severe in the case of exceptional circumstances to preserve public order. This is what the Universal Declaration of Human Rights stated in 1948 in Article (19 / paragraph II) that everyone has the right to follow the news at the same time permitted it to be restricted according to interests of public, morals and security affairs added to it to protect the rights and freedoms of others.

In the recent period, with the escalation of protests and popular revolutions, some ruling regimes, such as in Egypt, Iraq, and other countries, resorted to blocking the Internet service, blocking social networking sites, and obstructing the right to obtain information because they may be used to promote violence, hatred and conspiracy against the homeland in times of crisis, based on the primacy of power Executive in exceptional circumstances to achieve the purposes of administrative control to prevent the publication of everything that is harmful to its interests or related to its criticism of preserving the system or returning .

These measures have created legal problems and resulted economic losses, restriction of the basic rights of individuals to obtain information guaranteed by the laws of the United Nations.

The aim of the study is to organize this right judicially and not to leave the issue of restricting it to the executive authority in order to guarantee and protect rights and freedoms by facing the instructions and orders issued .

الملخص

نظمت المواثيق والاتفاقيات الدولية تقييد الحريات العامة في الظروف العادية حفاظاً على النظام العام هذا ما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 في المادة (19/ الفقرة ثانياً) بأن لكل شخص حق التماس الأنباء وأجاز تقييدها لمصلحة النظام العام والآداب العامة والأمن العام ولحماية حقوق الآخرين وحرياتهم. ففي الآونة الأخيرة تصاعدت الاحتجاجات والثورات الشعبية فلجأت بعض الأنظمة الحاكمة إلى حجب خدمة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي لكونه قد يستخدم للترويج عن العنف والتآمر على الوطن بأوقات الأزمات كضرورة لحماية الأمن العام في البلاد لمصلحة النظام العام والآداب العامة، وبررت السلطة الحاكمة في العراق أن إيقاف هذه الخدمة ضرورية في التصدي للإرهاب وكل ما يمكن أن يززع أمن واستقرار البلاد. وبإمكان السلطة لتمتعها بسلطة تقديرية منع نشر كل ما يضر بمصالحها بهدف حفظ النظام أو إعادته كضرورة بالأوقات الاستثنائية شرط لا تكون هذه الاجراءات قيداً على ممارسة الحقوق والحريات العامة .

وولدت هذه الاجراءات إشكاليات قانونية أهمها خسائر اقتصادية وتقييد الأفراد في التعبير عن آراءهم الذي يعد مخالفاً لقوانين الأمم المتحدة إذ كفلاً حرية التعبير عن الرأي دون قيود، كما أن حظر مواقع "فيسبوك" "تويتر" "واتساب" "إنستغرام" وغيرها من وسائل الاتصال في العراق يعد مخالفاً لحرية التعبير عن الرأي والصحافة التي كفلها الدستور وستضع الأنظمة الحاكمة على لائحة الدول القمعية التي لا تعترف بمبدأ الحريات العامة. توصلت الدراسة إلى ارتفاع معدلات العنف علاوة وزعزعة ثقة الجماهير بهيئة وقوة الدولة. ومن أهم المشاكل التي خصص البحث معالجتها تكمن بعدم تنظيم حق حجب الإنترنت من المشرع العراقي بموجب قانون. أما هدف الدراسة ينبغي تنظيم هذا الحق ولا يترك أمر تقييده للسلطة التنفيذية بتشريع فرعي صادر عنها حماية للمصلحة العامة .

المقدمة

نظمت المواثيق والاتفاقيات الدولية تقييد الحريات العامة في الظروف العادية والتي تكون أقل شدة منها في حالة الظروف الاستثنائية حفاظاً على النظام العام هذا ما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 في المادة (19/ الفقرة ثانياً) بأن لكل شخص الحق في التماس الأنباء وأجاز تقييدها لمصلحة النظام العام والآداب العامة والأمن العام ولحماية حقوق الآخرين وحرياتهم. أما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 نص على جواز فرض القيود على الحقوق المدنية والسياسية شرط أن تكون القيود محددة بنص القانون تهدف إلى صيانة الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو السلامة العامة أو الآداب العامة أو حقوق وحريات الآخرين .

وعلى الرغم من توفير هذه الضمانات الدولية لحرية التعبير عن الرأي إلا أن بعض الأنظمة الحاكمة كما في مصر والعراق وغيرها لجأت إلى حجب خدمة الإنترنت وحجب مواقع التواصل الاجتماعي لعرقلة حق الحصول على المعلومات مع تصاعد الاحتجاجات والثورات الشعبية لكونها قد تستخدم للترويج عن العنف والكراهية والتآمر على الوطن في أوقات الأزمات، استناداً إلى أن السلطة التنفيذية تتمتع بسلطة تقديرية في الظروف الاستثنائية لتحقيق أراض الضبط الإداري والتي تستطيع من خلالها منع نشر كل ما يضر بمصالحها أو يتعلق بنقدها، لحفظ النظام أو إعادته إن كان هناك اضطراب وكضرورة بشرط أن لا تكون هذه الإجراءات قيداً على ممارسة الحقوق والحريات العامة .

هذا يعني أن حق المواطن في الوصول إلى المعرفة عبر شبكة الإنترنت بحرية وسرعة ودون مراقبة أصبح مهدداً بحجب الإنترنت في أي وقت بأمر من الحكومة لحفظ النظام والأمن، أو من الممكن تجزأته والسماح ببعض منه وحجب البعض الآخر، إذ لا يمكن بمجرد ظهور الحراك الشعبي وتزايد أعداد الجماهير المتظاهرة في الشوارع أو ظهور ظروف داخلية تلجأ السلطة الحاكمة إلى قطع الإنترنت .

وتبين أن هذه الإجراءات تسببت بخلق إشكاليات قانونية وآثار عديدة على المجتمع أهمها خسائر اقتصادية وتعطيل الحياة العامة وتقييد الحقوق الأساسية للأفراد في الحصول على المعلومات التي كفلتها قوانين الأمم المتحدة كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق العهد الدولي، كما أن حظر مواقع (فيسبوك، تويتر وتطبيقي، واتساب، إنستغرام) وغيرها من المنصات الاجتماعية ووسائل الاتصال، ففي العراق يعدو مخالفاً لما جاء به دستور العراق لسنة 2005 الذي كفل حرية الاتصالات والمراسلات الإلكترونية ولا يجوز قطعها إلا بقرار قضائي وفقاً للمادة (40) من الدستور وهو حق أيضاً مخالف لحرية التعبير عن الرأي والصحافة الكفولة وفق المادة (38) من الدستور باستثناء المعلومة ونشرها باتباع قواعد مهنية معينة بكشف الحقائق ومتابعة انحراف السلطة التشريعية أو التنفيذية عن مقاصدها .

ومن أهم المشاكل التي حددت في هذا البحث ولمعالجتها تكمن في عدم تنظيم حق حجب الإنترنت من جانب المشرع العراقي بموجب قانون، وما هي الاستثناءات التي ترد على توفير هذه الخدمة، والمشكلة الأخرى التي تثار متعلقة بالقيود التي ترد على حق الحصول على المعلومات، فهو ليس بالمفهوم المطلق فجميع قوانين حق الحصول على المعلومات، تمنح الحق مع وجود بعض الاستثناءات عليه، والأهم أن المشكلة تثار لعدم سن قانون في العراق ينظم حق الحصول على المعلومات بقصد كفالة ممارسته.

أما هدف الدراسة ينبغي تنظيم هذا الحق وأن لا يترك أمر تقييده للسلطة التنفيذية عن طريق تشريع فرعي صادر عنها حماية للمصلحة العامة ويكون مخالفاً لروح الدستور وفحواه، والقضاء يمثل خير وسيلة لضمان وحماية الحقوق والحريات بمواجهة ما تصدر السلطة التنفيذية من تعليمات وأوامر لكن لا يجوز للقانون أن يفرغ الحقوق الدستورية من مضمونها أو الانتقاص منها بدعوى تنظيمها بل يتعين أن يكون منصفاً ومبرراً .

وقد أنتظمت الدراسة في ثلاثة مباحث، خصصنا المبحث الأول لدراسة تنظيم حق الحصول على المعلومات في التشريعات القانونية وجاء في ثلاثة مطالب، تناولنا في الأول حق الحصول على المعلومات في المواثيق والاتفاقات الدولية، وتطرقنا في الثاني إلى حق الحصول على المعلومات في الدساتير، وكرسنا المطلب الثالث على القوانين المنظمة للحصول على المعلومات. وبحثنا في المبحث الثاني عن الأبعاد القانونية لحجب خدمة الإنترنت والذي تم تقسيمه إلى مطلبين، استعرضنا في الأول الإشكاليات القانونية لحجب خدمة الإنترنت في العراق، وبحثنا في الثاني الإشكاليات الدستورية لحجب خدمة الإنترنت أما في المبحث الثالث بينا آثار حجب خدمة الإنترنت، والذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب في الأول تطرقنا إلى الآثار السياسية والثاني إلى الآثار الاقتصادية وفي الثالث إلى الآثار الإعلامية، وختمنا البحث بالنتائج والتوصيات.

أهمية البحث

أصبح حق المواطن في الوصول إلى المعرفة عبر شبكة الإنترنت مهدداً بحجب الإنترنت في أي وقت بأمر من الحكومة، أو من الممكن تقنيه أو تجزأته والسماح ببعض منه وحجب البعض الآخر، مما تسببت هذه الإجراءات بخلق إشكاليات قانونية آثار عديدة أهمها زعزعة ثقة الجماهير بإمكانية الدولة لضعف قوتها في مواجهة الاضطرابات الداخلية . كما ولدت خسائر اقتصادية وتعطيل مشاريع الاستثمار الأجنبي علاوة على تقييد الصحفيين لأداء رسالتهم الإعلامية من خلال الحصول على المعلومات لكونها تعد المادة الأساسية في العمل الصحفي .

مشكلة البحث

من أهم المشاكل التي حددت في هذا البحث ولمعالجتها تكمن في عدم تنظيم حق حجب الإنترنت من جانب المشرع العراقي بموجب قانون، والقيود التي ترد على حق الحصول على المعلومات، فهذا الحق جاء ليس بالمفهوم المطلق فجميع قوانين حق الحصول على المعلومات تمنح الحق مع وجود بعض الاستثناءات عليه والأهم إن المشكلة تثور لعدم سن قانون في العراق ينظم حق الحصول على المعلومات بقصد كفالة ممارسته.

هدف البحث

إن هدف الدراسة يتحدد بتنظيم حق الحصول على المعلومات وأن لا يترك أمر تقييده للسلطة التنفيذية عن طريق تشريع فرعي صادر عنها حماية للمصلحة العامة ويكون مخالفا لروح الدستور وفحواه، والقضاء يمثل خير وسيلة لضمان وحماية الحقوق والحريات الأساسية للفرد بمواجهة ما تصدر السلطة التنفيذية من تعليمات وأوامر لكن لا يجوز للقانون أن يفرغ الحقوق الدستورية من مضمونها أو الانتقاص منها بدعوى تنظيمها بل يتعين أن يكون منصفا ومبررا .

منهجية البحث

جاءت منهجية الدراسة بإتباع المنهج الفلسفي التحليلي التطبيقي المقارن لنظم دستورية مختلفة، ولقوانين ومشاريع قوانين في تنظيم حق الحصول على المعلومات وتناولت الدراسة أيضا الاتفاقيات الدولية والمواثيق التي نظمت هذا الحق.

مفاتيح الكلمات

- 1- أبعاد :تعني باللغة الانكليزية dimensions . والمقصود بكلمة أبعاد باللغة العربية: أبعاد، إبعادا. مسافة بعد، إبعاد الموضوع : مداه، اتساعه، أعماقه وما يتعلق به. أبعاد الشخص : تتحى بعيدا، انزوى، تجنب وغيرهما: جعله بعيدا، فصله. ابتعد عما لا يعنيه: ينصرف إلى شؤونه ولا يتدخل في شؤون غيره.
- 2- قانونية : تعني باللغة الانكليزية legality، والمقصود بالقانونية: المشروعية، التزامات مفروضة، التزامات قانونية.
- 3- حجب : تعني باللغة الانكليزي block, cover حجب تعني باللغة العربية منع ، ستر. حجب بينهما: حال بينهما. حجب من الدخول : منعه من الدخول. احتجب الشخص أو الشيء : استتر واختفى، احتجبت الصحيفة : توقفت، امتنعت. حجب من الدخول : منعه من الدخول، حجب نواب مجلس الأمة الثقة عن الحكومة: سحبوا الثقة منها .

4- خدمة : تعني باللغة الانكليزية Service , help. Assistance ، ومعنى خدمة باللغة العربية هي : خدمة مساعدة، ساعده في العمل، قام بحاجته.

5- الإنترنت: شبكة الإنترنت تعني بالإنجليزية (Internet) ، وهي شبكة عالمية تجتمع فيها عدد من الحواسيب يصل إلى المليون لأكثر من 190 دولة غايتها تبادل البيانات .

المبحث الأول

تنظيم حق الحصول على المعلومات في التشريعات القانونية

إن السوابق القضائية لا تتضمن تعريف صريح لحق الحصول على المعلومات إلا أن البعض جاء بتعريف أنه الحق الحصول على الأخبار والمعلومات والاطلاع على كافة الوثائق والسجلات غير المحظورة، دون معوقات تمنع الحصول على المعلومات، والبعض الآخر عرفه هو الحق الذي يسمح للأفراد حرية الاستفسار عن المعلومة لدى الإدارة كحاجة بيولوجية ونفسية واجتماعية واقتصادية وسياسية. [1]

فقد أجمع المتخصصون في القانون الدولي على تدوين مبادئ حق الحصول على المعلومات في المواثيق والعهود الدولية ودساتير البلدان وتشريعاتها الوطنية، لضمان صيانة كرامة الإنسان وحياته أمام جبروت الدولة ونفوذ سلطاتها التشريعية والتنفيذية، من خلال سلطة ثالثة تتولى الرقابة على السلطتين المذكورتين لمنع المساس بالحقوق الدستورية . ولأهمية هذه التشريعات في ضمان حصول الأشخاص على المعلومات تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب سنكشف في المطلب الأول عن تنظيم حق الحصول على المعلومات في المواثيق الدولية، وفي الثاني تم دراسة هذا الحق في الدساتير أما المطلب الثالث سنبحث عن تنظيم حق الحصول على المعلومات في القوانين .

المطلب الأول

تنظيم حق الحصول على المعلومات في المواثيق الدولية

يعتبر ميثاق الأمم المتحدة حجر الأساس للقانون الدولي لحقوق الإنسان فقد أكدت ديباجته على حق الإنسان في الحياة والحرية وحرية القول والعقيدة، ونصت المادة الأولى من الإعلان على أن (يولد الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء).

سننظر في هذا المطلب على أهم المواثيق والاتفاقيات الدولية التي كفلت حق الحصول على المعلومات وفق النقاط الآتية:

1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة (1948):

اعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة (1948) حرية الرأي والتعبير والحق في الإعلام والصحافة، والحق في حرية التجمع وتآليف الجمعيات من الحريات السياسية، حيث نصت المادة (19) من هذا الإعلان على أن (لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما إعتبار للحدود الجغرافية) .

وتبين من النص أن هذا الحق تم تقييده بعدة قيود هي احترام حقوق الآخرين، احترام سمعة الآخرين، حماية الأمن القومي، حماية النظام العام، حماية الصحة العامة، حماية الآداب العامة .

2- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966:

نظم العهد الدولي حق الإنسان في الحصول على المعلومات وهذا ما أكدته المادة (19) والتي نصت على أن (1- لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة. 2- لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها) . وحدد هذا العهد في الفقرة الثانية من المادة أعلاه القيود الواجب اتباعها بنص أهمها احترام حقوق الآخرين أو حماية الأمن القومي أو الآداب العامة. [2] وحدد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المعايير الواجب توافرها لتقييد الحقوق المدنية والسياسية في ظل الظروف الاستثنائية في الفقرة الأولى من المادة الرابعة منه على أن (في حالات الطوارئ الاستثنائية التي تهدد حياة الأمة، والمعلن قيامها رسمياً، يجوز للدول الأطراف في هذا العهد أن تتخذ في أضيق الحدود التي يتطلبها الوضع، تدابير لا تنقيد بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى هذا العهد، شريطة عدم منافاة هذه التدابير للالتزامات الأخرى المترتبة عليها بمقتضى القانون الدولي وعدم إنطوائها على تمييز يكون مبرره الوحيد هو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي) . [3]

وكان العراق قد صادق العهد الدولي بالحقوق المدنية والسياسية في مادته (19) في حق الحصول على المعلومات دونما اعتبار للحدود الجغرافية .

3- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لسنة 1950:

أنطت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لسنة 1950 أهمية بالغة لحرية الرأي والتعبير وتقديم المعلومات بلا تدخلات من السلطة العامة وبالإمكان إخضاعها لأجراءات شكلية وشروط وقيود وفق القانون ووفق الضرورة المستلزمة في مجتمع ديمقراطي لصالح الأمن القومي وحماية الصحة والآداب العامة. [4]

4- الميثاق العربي لحقوق الإنسان لسنة 1994 :

نظم الميثاق العربي لحقوق الإنسان في المادة (32 / الفقرة الأولى) الحق في استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأي وسيلة دونما اعتبار للحدود الجغرافية، ولا تخضع ممارسة هذه الحقوق والحريات في إطار المقومات الأساسية للمجتمع إلا للقيود التي يفرضها احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم أو حماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة أو الآداب العامة. [5]

5- المقرر الخاص لحرية الرأي والتعبير بمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لعام 1993 :
جعل المقرر الخاص لحرية الرأي والتعبير بمفوضية الأمم المتحدة حرية تداول المعلومات كحق أساسي من حقوق الإنسان وكجزء لا يتجزأ من حرية الرأي والتعبير، كما أكد المقرر الخاص في الأمم المتحدة في تقريره لعام 2000 على أن حرية تداول المعلومات بوصفها دعامة أساسية من دعائم الديمقراطية.
وانتقد المقرر بمفوضية الأمم المتحدة سياسة وإجراءات الحكومة بمنع الأفراد في حق الحصول على المعلومات. [6]
وبعد استعراض النصوص الواردة أعلاه في الميثاق الدولية توضح للباحث أن هذه النصوص تؤكد على أهمية حق الأفراد في الحصول على المعلومات وتقييدها بما يتفق مع حدود القانون ولا يجوز ممارسة هذه الحرية بصورة تخل بالنظام العام مع ضرورة مراعاة الإلتزام في احترام حقوق الغير أو الأمن الوطني ومنع إفشاء المعلومات السرية .
وبتقديرنا أن السلطات الحاكمة تتمتع بسلطة تقديرية في تحديد مفاهيم الأمن الوطني أو الأمن العام أو النظام العام بكونها مفاهيم مطاطة، وقد تتعسف الدول في سلطتها التقديرية بتفسير تلك المفاهيم إزاء هذا الحق وبالتالي تمنع ممارسته .

6- الاتفاقية الدولية لمنع ومكافحة الفساد لعام 2003:

وضعت الاتفاقية الدولية لمنع ومكافحة الفساد في المادة (13) تدابير مناسبة تتخذها الدولة وفقا لقوانينها الداخلية، بمشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع في محاربة الفساد ومنع انتشاره، لزيادة وعي الناس بأسباب وخطورة الفساد، ومن أهم هذه التدابير وفق ما جاء في المادة أعلاه : [7]

أ- تعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرار وتشجيع إسهام الناس فيها.

ب- ضمان تيسر حصول الناس فعليا على المعلومات.

ج- القيام بأنشطة إعلامية تساهم في عدم التسامح مع الفساد، وكذلك برامج توعية عامة تشمل المناهج المدرسية والجامعية.

د- احترام وتعزيز وحماية حرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها. ويجوز إخضاع تلك الحرية لقيود معينة، شريطة أن تقتصر هذه القيود على ما ينص عليه القانون وما هو ضروري :

1- لمراعاة حقوق الآخرين أو سمعتهم، وحماية الأمن الوطني أو النظام العام أو لصون صحة الناس أو أخلاقهم.

2- على كل دولة طرف أن تتخذ التدابير المناسبة لضمان تعريف الناس ببيئات مكافحة الفساد ذات الصلة المشار إليها في هذه الاتفاقية، وأن توفر لهم، حسب الاقتضاء، سبل الإتصال بتلك الهيئات لكي يبلغوها، بما في ذلك دون بيان هويتهم، عن أي حوادث قد يرى إنها تشكل فعلاً مجرماً وفقاً لهذه الاتفاقية.

وجدير بالذكر قد تم الاعتراف بحق حماية المصادر للمعلومات من جهات دولية كالبيرلمان الأوروبي ولجنة وزراء المجلس الأوروبي واللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. [8]

المطلب الثاني

تنظيم حق الحصول على المعلومات في الدساتير

يعد حق الحصول على المعلومات حق أساسي للإنسان وكحق دستوري التي كفلتها الدساتير العالمية. [9] في الأصل تنص الدساتير فقط على السند الأساسي الخاص لهذا الحق، أما تنظيمها يكون من شأن قوانين الصحافة والمطبوعات وقوانين العقوبات وغيرها من التشريعات وينبغي من أي سلطة عامة وأياً كانت مهمتها الالتزام بقواعد الدستور وبحدوده لكونه القانون الأسمى والأعلى.

سنتطرق في هذا المطلب إلى أبرز الدول التي أقرت حق الحصول على المعلومات في الدساتير وعلى النحو الآتي :

1- الدستور المصري لعام 2014

أقر الدستور المصري لسنة 2014 تنظيم حق حصول الأشخاص على المعلومات ولأول مرة يتخذ المشرع تنظيم هذا الحق بنص دستوري صريح حيث سمح للمواطن المصري وللصحفيين حق الحصول على المعلومات سواء أكان من مصادر خاصة أو من مصادر رسمية تأتي من أجهزة الدولة من خلال إتاحة الدخول الحر إلى المعلومات بشرط ألا تكون تلك المعلومات أو الإحصاءات أو الأخبار سرية بطبيعتها أو طبقاً للقانون وتوفيرها للمواطنين بشفافية. [10]

ومن أهم القيود التي وضعها المشرع في الدستور أعلاه هي حظرت على الموظف التصريح أو الإفصاح عن وظيفته من خلال الصحف أو غير ذلك من طرق النشر. ووضع هذا الدستور قيود على حصول الأشخاص للمعلومات منها حظر إنشاء مداولات المحاكم وتحقيقات الأجهزة. [11] وحظر الدستور أعلاه النشر على المطبوعات وخاصة بشأن المعلومات الخاصة بالأسرار والشؤون العسكرية والاستراتيجية بشرط الحصول على موافقة صريحة من القوات المسلحة بالنشر. [12]

2- الدستور المغربي لسنة 2014:

نظم الدستور المغربي لسنة 2014 حق الحصول على المعلومات في المادة (27) والتي نصت على أن (للمواطنين والمواطنات حق الحصول على المعلومات، الموجودة في حوزة الإدارة العمومية والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة

بمهام المرفق العام). وأكد هذا الدستور على عدم تقييد حق الحصول على المعلومات إلا بالقانون، من أجل حماية الدفاع الوطني، وحماية أمن الدولة الداخلية، لتجنب المساس والاعتداء على الحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور وحماية المصادر الأساسية للمعلومات. [13]

3- الدستور العراقي لسنة 2005 :

بعد عام 2003 تحول نظام الحكم في العراق من الدكتاتوري إلى الديمقراطي وجاء المشرع بفعل محمود في دستور جمهورية العراق لسنة 2005 بتخصيص الباب الثاني منه للحقوق والحريات وقسمها في الفصل الأول إلى حقوق مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وكفل حرية الصحافة في المادة (38) بما لا يخل بالنظام العام والآداب. إلا أن المشرع أهمل في الدستور أعلاه حق الحصول على المعلومة لعدم ورود نص صريح بشأنها على الرغم من السعي بنشر مبادئ الديمقراطية بعد عام 2003. [14]

وبتقديرنا وضع المشرع شرطاً عبارة (بما لا يخل بالنظام العام والآداب) وهذا يشكل قيداً تكبل حرية الصحافة وتصادر بها حرية تنظيم حرية الصحافة حماية للنظام العام والآداب، لأن فكرة النظام العام والآداب فكرة مرنة لها مدلول نسبي يختلف من دولة لأخرى ومن زمان لآخر والمجتمع العراقي متعدد الأديان والقوميات والمذاهب هذا ما أكدت عليه المادة الثالثة من الدستور العراقي لسنة 2005. [15]

كما أن الواقع الأمني المضطرب يتيح للسلطة التنفيذية إجراء تقييد حرية الصحافة لكونها تخالف مبادئ النظام العام والآداب العامة وكان الأجدر بها حماية الحقوق والحريات لا أن تجيزه فقط.

كما جاء الدستور بضمانة غير مباشرة للحقوق والحريات في المادة (126) الفقرة (ثانياً) بعدم جواز تعديل المبادئ الأساسية الواردة في الباب الأول والحقوق والحريات الواردة في الباب الثاني من الدستور إلا بعد دورتين انتخابيتين متعاقبتين وبناء على موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب عليه، فإن التدخل من قبل سلطة الدولة يضعف قوة نص المادة ويحولها إلى مجرد نص فاقد قوته، إضافة إلى أنها جاءت مشروطة باحترام النظام العام والآداب وهذا يعد تقييد واضح لحق الحصول على المعلومة وتداولها.

المطلب الثالث

القوانين المنظمة لحق الحصول على المعلومات

الأصل أن الدستور يضمن الحق وينيط إلى القانون مسؤولية تنظيمه لضمان تمتع الفرد بهذا الحق، والدول التي تتمسك بالقانون والديمقراطية حريصة على منح المواطن حق الحصول على المعلومة بتسمية أطلق عليه (الشفافية) لكونها لا تخشى منه ومؤكدة على حق المواطن في الحصول على المعلومة كمنحة من الدولة بإتاحة كل المعلومات التي تمتلكها والتي تخص الشعب بغض النظر عن طبيعة هذه المعلومات سواء كانت قرارات سياسية أو قرارات إدارية في عملية صنع القرارات

الحكومية لكن هناك العديد من الأنظمة الحاكمة تسعى إلى وضع عقبات أمام هذا الحق لتنظيمه تحت مبررات حماية الأمن القومي. [16]

سنتطرق في هذا المطلب إلى بعض القوانين التي اهتمت بتنظيم حق الحصول على المعلومات وعلى النحو الآتي:

1- القانون الأمريكي للحصول على المعلومات لسنة 1966 :

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أسبق الدول نحو إقرار حق المواطن في الحصول على المعلومات، وذلك بعد السويد، فقد كفل هذا القانون الحق لكل شخص في طلب المعلومات بلا موانع من الجهات والهيئات المختصة داخل الولايات المتحدة، بشرط توافر الشروط القانونية، منها عدم حظر الحصول على المعلومة، وأناط القانون لطالب المعلومات بتقديم شكوى عند حالة الرفض أو التأخير على طلب المعلومات. [17]

2- القانون الأردني لضمان حق الحصول على المعلومات رقم (47) لسنة 2007:

أصابته السلطة التشريعية الأردنية بإصدار قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم (47) لسنة 2007 كأول قانون في الوطن العربي منح هذا الحق، وأن الأسباب الموجبة لمشروع القانون جاءت باعتبار حرية الوصول إلى المعلومات الحجر الأساسي في الحريات الصحفية والعامّة. [18]

3- قانون حق الحصول على المعلومات في إقليم كردستان:

يعد قانون حق الحصول على المعلومات في إقليم كردستان هو القانون الأول في جمهورية العراق الذي ينظم هذا الحق وتداوله بشكل مفصل لكون هذا الحق كفلته الاتفاقيات والمواثيق الدولية. فقد أوجب القانون أعلاه على كل مؤسسة عامة أو خاصة تحديد موظف مختص أو أكثر لاستلام طلبات الحصول على المعلومات والإجابة عليها خلال مدة عشرة أيام، وفي حالة رفض الإجابة ينبغي بيان أسباب الرفض. [19] كما جاء هذا القانون بامتياز عن القوانين المقارنة لكونه أناط للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان مهام وصلاحيات بمتابعة تنفيذ القانون واستلام الشكاوى بشأن المخالفات والمعوقات التي تعترض تنفيذ القانون والتحقق منها بأسرع وقت مع اتخاذ الإجراءات اللازمة.

4- مشروع قانون حق الحصول على المعلومات العراقي :

يعد مشروع قانون حق الحصول على المعلومات العراقي من القوانين المهمة التي أناطت أهتماماً للمعلومة لكونها حق كفله الدستور ولأهمية المعلومة بمراقبة الأداء الحكومي ومكافحة الفساد المالي والإداري. [20] وعرف هذا المشروع في مادته الأولى الجهة التي تلزم بتقديم المعلومة بأنها: (السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بما فيها رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء، وأمانته العامة ومجلس القضاء الأعلى ورئاسة الإدعاء). أما المعلومة فقد عرفها على أنها (المعلومة الموجودة في أي من السجلات والوثائق المكتوبة أو المحفوظة إلكترونياً أو الرسومات أو الخرائط أو الجداول أو الصور

أو الاقلام أو الميكروفلم أو التسجيلات الصوتية أوشرطة الفيديو أو الرسوم البيانية أو أية بيانات تقرأ على أجهزة خاصة أو أية أشكال أخرى يرى المفوض العام أنها تدخل في نطاق المعلومة وفقا للقانون)، وعرف القانون أيضا طالب المعلومة في المادة نفسها بأنه: (الشخص العراقي الطبيعي أو الاعتباري). [21]

ولأهمية حق الحصول على المعلومات أقرته قوانين أخرى ضمنا منها قانون المطبوعات العراقي رقم (26) لسنة 1968 في المادة (6) وما يعيب هذا القانون أن الواقع العملي لم يكشف عدم وجود أي ضمانات لهذا الحق. كما نظم قانون حقوق الصحفيين رقم (26) لسنة 2011 إلى حق الوصول إلى المعلومات. [22] إلا أنه جاء في فقرة بسيطة وموجزة مما يعطي مبررا للسلطات بمنع الصحفيين من دخول المؤسسات الحكومية وقت ما يشاؤون وحجب المعلومات.

يمكننا القول أن إجراء السلطة بحجب خدمة الإنترنت يتعارض مع حرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة المكفولة في دستور جمهورية العراق لسنة 2005 والذي يعد المعلومة هو الأساس لعمل الصحفي.

المبحث الثاني

الأبعاد القانونية لحجب خدمة الانترنت

ترتبط مهمة فلسفة التشريع القانوني بحقوق الناس وحررياتهم، فهو يأتي نتيجة لتلبية حاجة الناس أو نتيجة وجود أزمة داخل النظام السياسي، لكن المشكلة أن معظم القوانين التي باتت تشرع لا تنبثق من الدستور، وإنما تشرع لوجود أزمات مما تسبب هذا بخلق إشكاليات التي جاء من أجلها تشريع القانون .

للتعرف على الأبعاد القانونية لحجب خدمة الإنترنت تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين تطرقنا في المطلب الأول إلى الإشكاليات القانونية لحجب الإنترنت في العراق وفي المطلب الثاني الإشكاليات الدستورية لحجب الإنترنت في العراق .

المطلب الأول

الإشكاليات القانونية لحجب خدمة الانترنت في العراق

تشرع بعض القوانين لتمنح السلطة التنفيذية الحاكمة القوة وتنافي الحقوق الدستورية ومبدأ الفصل بين السلطات، هذا الأمر يعود بنا إلى فلسفة التشريع في الأنظمة الدكتاتورية تنبثق باستخدام القوة وانتهاك الحريات على عكس الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على أساس احترام الحقوق والحريات الأساسية للفرد كحرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة وحق الحصول على المعلومات. [23]

فإن إجراءات السلطة التنفيذية بحجب الإنترنت لمنع حق تداول المعلومات تسببت بإشكاليات قانونية أهمها إن اتخاذ مثل هذا الإجراء يتناسب فقط في حالة إعلان حالة الطوارئ المذكور في قانون السلامة العامة رقم (1) لسنة 2005 الذي يجيز للسلطة التنفيذية في الظروف الاستثنائية داخل الدولة في حالة عجزها وعدم قدرتها على إعادة فرض الأمن والاستقرار تخرج عن حكم القانون الأساسي والقوانين العادية الأخرى كحالة نشوب حالة حرب مع دولة أخرى أو حالة حرب أهلية في داخل الدولة نفسها لأسباب عرقية أو دينية أو طائفية أو اضطراب الأمن والاستقرار أو حصول حالة فتنة أو انتشار كارثة بيئية وغيرها من الظروف تدفعها إلى فرض إجراءات وأوامر وقرارات وإعلان قانون الطوارئ ، وتكون عندئذ إجراءات الدولة تتعدى على حقوق وحريات الأفراد. [24]

أما الإشكالية الثانية التي تبين لنا هي إجراء السلطة بحجب الإنترنت يتعارض مع حقوق الصحفيين رقم (26) لسنة 2011 الذي نظم حق الوصول إلى المعلومات [25] في فقرة بسيطة وموجزة مما يعطي مبررا للسلطات بمنع الصحفيين من دخول المؤسسات الحكومية وقت ما يشاؤون وحجب المعلومات. وهذا يتقاطع كلياً مع معطيات حرية العمل الصحفي التي يؤكد عليها دستور 2005 وخلاف ما متعارف عليه عالمياً إذ ينظم حق الحصول على المعلومات بتشريع كامل ومنفصل، إذ لا قيمة لحرية الصحافة إن أوصدت في وجهها الأبواب وحجبت المعلومات الذي يغطي على انحراف السلطة وضمور الرقابة الحقيقية لغياب الجراء، فالفساد الإداري والمالي ينمو في أجواء النظم السياسية التي تعتم على المعلومات بينما نجد العكس بتوفر حق الحصول على المعلومات للصحفي ستكون له القدرة على تطوير وبناء المجتمع. [26]

ولا يعد حق الحصول على المعلومات للصحفي حقاً فحسب بل أصبح ضرورة ومصلحة اجتماعية لتعلقها بالتعبير عن إرادة الجماهير ومصالحهم ، ولكون الصحافة تعد إحدى دعائم المجتمع والنظام الديمقراطي يتمتع بالحرية والأمن، إلا أن إجراء الحكومة بحجب الإنترنت لمنع حق الحصول على المعلومات سبب إشكالية مع ما ورد في قانون حقوق الصحفيين رقم (21) لسنة 2011 في المادة (4) التي منحت للصحفي الحق في الحصول على المعلومات والأنباء والبيانات وإعادة نشرها وله الحق الكامل في الاحتفاظ بسرية مصادر المعلومات مراعاة لطبيعة عمله وأهمية الدور الذي يقوم به ويرسخ دعائم الحكم الرشيد في البلاد. [27]

وتبين إن إجراء السلطة الحاكمة بحجب خدمة الإنترنت ومنع حق الحصول على المعلومات يتعارض مع بعض القوانين الإجرائية التي تؤكد على أهمية هذا الحق ، إذ أوجب في المحاكمات أن تكون جلساتها علنية والاستثناء هو السرية هذا ما أكدت عليه المادة (29) من النظام الداخلي لمجلس النواب لعام 2006. وأيضاً قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969 المعدل ألزم العلانية لتسهيل الحصول على المعلومات في نص الفقرة (1) من المادة (61) لكن حدها بقيود المحافظة على النظام

العام ومراعاة للآداب العامة ولحرمة الأسرة. [28] وشدد قانون العقوبات العراقي لسنة 1969 في المادة (236) على عدم نشر معلومات بشأن دعاوى النسب أو الزوجية أو الطلاق أو الهجر أو التفريق أو الزنا ونشر أسماء أو صور المجني عليهم في جرائم الاغتصاب. [29] كما أتاح أمر سلطة الائتلاف رقم (55) الصادر في 28/1/2004 المتعلق بمفوضية النزاهة العامة في الفقرة (3) من القسم (7) للجمهور إمكانية الإطلاع على المعلومات وفحصها والاستثمارات المقدمة لها عملاً باللوائح التنظيمية الصادرة بموجب القانون النظامي والتي تقتضي من المسؤولين الكشف عن مصالحهم المالية).

يمكننا القول أن مهمة القوانين ينبغي أن تهدف إلى تنظيم الحقوق والحريات وليس تقييدها إذ لا فائدة للقانون إذا كان يقضي على حرية التعبير وعلى حق الحصول على المعلومات .

المطلب الثاني

الإشكاليات الدستورية لحجب خدمة الإنترنت في العراق

أصبح التعامل في الآونة الأخيرة بشبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي للحصول على المعلومات متاح للجميع وبشكل يسير إلا أن الانظمة الحاكمة ترى أن هذه الوسائل أصبحت تهدد أمن الدولة واستقرارها وخاصة في الأزمات الداخلية وخير مثال ما حدث من اضطرابات داخلية كما في مصر وانتفاضة تشرين في العراق حيث لجأت السلطات في ظل تلك الظروف إلى حجب خدمة الإنترنت لتبقى الأوضاع العامة طَي الكتمان بحجة الحفاظ على المصلحة العامة .

فقد وجدنا إن هذا الإجراء تسبب في ظهور إشكاليات دستورية عديدة يمكننا إيجازها على النحو الآتي :

- 1- إن إجراء السلطة الحاكمة بحجب خدمة الإنترنت تسبب بإشكالية دستورية إذ المشرع جاء بضمانة دستورية واضحة الدلالة من خلال منح كل فرد الحقوق والحريات هذا ما أكدته المادة (15) من دستور العراق لسنة 2005 [30]، وجاءت هذه المادة مطلقة لتشمل الحريات الأساسية أهمها حرية الرأي والتعبير والإعلام والنشر وحق الحصول على المعلومات وحرية الصحافة لكون هذه الحريات هي الأساس لتحقيق نظام سياسي ديمقراطي.
- 2- إن إجراء السلطة الحاكمة بحجب خدمة الإنترنت جاء مخالفاً للحقوق والحريات المنظمة بقانون على أن لا يتعدى التنظيم على الحقوق والحريات الفردية هذا ما أكدته المادة (46) من الدستور أعلاه . [31] بمعنى لا يجوز تقييد الحريات ومنها حرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة التي تعتمد المعلومة كأساس لهذه الحرية لحماية الأمن الوطني لأن الدستور هو أعلى قاعدة تشريعية. في الوقت الذي وضع المشرع في المادة (9/د) من نفس الدستور قيود على عمل

جهاز المخابرات لحمايته من الانحراف في حماية الدولة إلى تحقيق أغراض أخرى يمكن إيجازها بتقييد الحقوق والحريات الفردية حفاظا على أمن الدولة. [32]

3- يتعارض إجراء السلطة بحجب الإنترنت مع المادة (45)، [33] من الدستور العراقي لسنة 2005 التي تؤكد على دعم وتعزيز مؤسسات المجتمع المدني العراقي لأن حق الحصول على المعلومات يعد لدعم مهم مؤسسات المجتمع المدني [34]، في مجال الديمقراطية والتعددية الحزبية السياسية والمساعدة بالكشف عن حالات إنتهاكات حقوق الإنسان لإطلاع العالم عليها، من أجل تقويمها والوصول إلى حلول أفضل لصالح الوطن والمواطنين. [35]

4- لا يحمل إجراء السلطة بحجب الإنترنت الحاكمة وحظر مواقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك، تويتر، واتساب، إنستغرام... الخ) سند قانون وجاء مخالفا لما جاء في المادة (38) من دستور العراق لسنة 2005 الذي كفل حرية الاتصالات والمراسلات الإلكترونية ولا يجوز قطعها إلا بقرار قضائي وفقا . [36]

5- سبب إجراء السلطة الحاكمة بحجب الإنترنت إشكالية دستورية لكونه مخالفا لما جاء في المادة (34/ ثانيا) من دستور العراق لسنة 2005 التي أكدت على تشجيع البحث العلمي والتقوق والابداع والابتكار وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال ضمان حق الحصول على المعلومات وتداولها لأهميتها في مجال العلم والإبداع . [37]

6- يتعارض إجراء السلطة الحاكمة بحجب الإنترنت مع حق الحصول على المعلومات التي كفلتها والاتفاقيات والمواثيق الدولية ومع ما جاء في المادة (38) لدستور جمهورية العراق لعام 2005 التي ألزمت الدولة بكفالة حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل، وحرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر، وهذا الإجراء يتعارض أيضا مع الدول ذات النهج الديمقراطي التي تسعى من خلال اتباع الطرق السلمية لتداول السلطة للحفاظ على الحقوق والحريات الفردية وترسيخ روح المواطنة والإخلاص للوطن والدفاع عنه ضد المخاطر بشكل ذاتي وتطوعي، على عكس الدول ذات النهج الدكتاتوري التي تعتمد على تعزيز أمنها بقمع ومصادرة الحقوق والحريات الأساسية والفردية كحق الحصول على تداول المعلومات وحرية التعبير عن الرأي وغيرها من الحريات. [38]

المبحث الثالث

آثار حجب خدمة الإنترنت

إن السلطة التنفيذية تقوم في الظروف العادية بتحقيق أغراض الضبط الإداري لتحقيق النظام العام وفقا لمبدأ المشروعية دون المساس بحقوق وحريات الأفراد، فقد لجأت السلطة الحاكمة في العراق إلى حجب خدمة الإنترنت لتقييد الحصول على المعلومات لتعرض البلاد إلى اضطرابات أمنية داخل بدعوى إن هذا الإجراء يأتي كضرورة لحماية الأمن العام وإيقاف

المشاكل، إلا أن حجب هذه الخدمة وُلد أثارا سلبية فيما يخص الحد من الحوادث العنيفة، وقد تتضاعف معدلات حالات العنف حال استمرار توفر الإنترنت، لكونه يتعارض مع مبدأي (الضرورة والتناسب)، كما أنه تسبب في إيقاف الحصول على المعلومات من جراء توقف خدمة الإنترنت بتقييد حق التعبير عن الرأي بشكل حر وتقييد الصحفيون في أداء رسالتهم الإعلامية في ظل النظام الديمقراطي علاوة على خلق آثار سلبية في الجانب الاقتصادي. [39]

ولمعرفة هذه الآثار السلبية من جراء إيقاف خدمة الإنترنت سنكشف عنها في هذا المبحث الذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب حيث سنتطرق في المطلب الأول لدراسة آثار حجب خدمة الإنترنت على النظام السياسي وفي المطلب الثاني آثار حجب خدمة الإنترنت على الأوضاع الاقتصادية أما في المطلب الثالث سنكشف عن آثار حجب الإنترنت على حرية الصحافة .

المطلب الأول

آثار حجب الإنترنت على الحكم السياسي

يعد احترام وحماية حق في الحصول على المعلومات المتوفرة في شبكة الانترنت دليل على احترام وضمن الحقوق المدنية والسياسية ومؤشر لتمتع الدولة بأسس النظام الديمقراطي والتزامها بالشفافية ومحاربة الفساد، إلا أن السلطات العراقية أهملت هذا الاهتمام ولم تعر اهتماما للتحذيرات الدولية من حجب خدمة الإنترنت في انتفاضة تشرين، حيث أكدت المتحدثة الرسمية باسم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (مارتا هورتادو) في بيان قالت فيها (نشعر بالقلق من حجب خدمة الإنترنت في معظم المحافظات العراقية)، ورجحت المنظمة الدولية أن قطع الخدمة يتسبب في انتهاك حرية التعبير وتقييد الحق في تلقي المعلومات ونقلها وتصعيد التوتر [40]، ولهذا الحجب أثر عكسي فيما يخص الحد من الحوادث العنيفة حيث توصلت الدراسة إلى ارتفاع معدلات العنف مقارنة بحالات العنف حال استمرار توفر الإنترنت.

علاوة على أن إيقاف خدمة الإنترنت يعرقل من الإسهام في توعية الناس بخطورة الفساد ونتائجه وسبل مكافحته لمساعدة الحكومة بالحد منها وإقناع الموظفين العاملين في مؤسسات الدولة والمواطنين في التخلي عن السلوك والتصرفات المنحرفة والمرتبطة بظاهرة الفساد من خلال توضيح مسألة الثواب والعقاب. [41]

يمكننا القول أن الدول التي تمنع حق الوصول إلى المعلومة من خلال حجب خدمة الإنترنت أصبحت ساحات مناسبة لاستشراء الفساد الإداري والمالي فيها بينما نجد أن تسهيل حق الحصول على المعلومات وتداولها من خلال خدمة الإنترنت يؤسس أسسا صحيحة لنظام المجتمع الحر المفتوح بحق الفرد في الانضمام إلى المعترك السياسي وتسهيل الوصول إلى حكم الأغلبية والكشف عن الانحرافات والأخطاء التي ترتكبها السلطة في حق الشعب .

المطلب الثاني

الآثار الاقتصادية

إن حجب خدمة الإنترنت التي أوقفت مواقع التواصل الاجتماعي إثر التظاهرات التي شهدتها العراق في انتفاضة تشرين تسببت بخسارة جسيمة تكبدتها الشركات والبنوك وقطاع الأعمال بمقدار أكثر من مليار دولار، نتيجة تعطيل العديد من المشاريع الخاصة لتوقف الإجراءات الإدارية الإلكترونية، وإن الأضرار جراء القرار الحكومي بقطع الإنترنت لم يقتصر على القطاع الخاص فحسب بل انسحب أيضا على القطاع الصحي والإنساني، فضلاً عن الخسائر المالية والهاتف المحمول والتحويل المالي والاستيراد والبنوك وسوق الأسهم، وكذلك المتجار الإلكترونية لقطاع السياحة، حيث سجلت خسائرها إلى نحو (15) ألف دولار يومياً . [42]

يمكننا القول إن قطع الإنترنت من قبل السلطات الحاكمة يعد رسالة سلبية موجهة للشركات الأجنبية العاملة في البلاد بأن الدور الحكومي غير ضامن لها وليس له القدرة في مواجهة الاضطرابات الداخلية، وهذا بدوره سيضعف ثقة الشركات الأجنبية بالحكومة وبالتالي ينعكس سلباً على تشجيع الاستثمار .

المطلب الثالث

الآثار الإعلامية

يعد الإنترنت المصدر الأساسي في توفير المعلومات المهمة للصحافة والعنصر الرئيسي لإنجاز العمل الصحفي، فإن دور الصحافة في المجتمعات الديمقراطية أصبح ليس إلا أداة لنقل المعلومات وتبادلها فحسب بل تُسهم في تكوين رأي عام للمواطنين بمراقبة السلطة الحاكمة وتوجيه الانتقادات حال ارتكاب الأخطاء من أجل الإصلاح التي تتطلبها المصلحة العامة [43]، كما تتميز صحافة النظام الديمقراطي بأن عملها بحرية مطلقة لا تحدّها وتقيدّها أية قيود عدا سلطة القانون، وتهتم بنشر الأفكار والمعلومات دون مضايقة من الحكومة [44]، إلا أن حجب خدمة الإنترنت يتناقض مع سمات هذا النظام الذي يسعى إلى ضمان وكفالة حرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة وحق الحصول على المعلومات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، علاوة على أن الحجب بات يهدد حرية الصحافة للقيام بدور المراقبة على انحراف أعمال السلطين التشريعية والتنفيذية وبالتالي تمنع الرأي العام بالأطلاع عليها والكشف عنها أمام السلطة التشريعية من أجل إلغاء النصوص المخالفة لحقوق وحرّيات الفرد الأساسية. [45]

كما إن حجب الإنترنت يعرقل توفير المعلومات الضرورية لوسائل الإعلام المتخصصة في مجال حقوق الإنسان وانتهاكاتها من خلال التأثير على أصحاب القرار لدفعهم على تغيير الواقع باستخدام وسائل الإعلام المتاحة كالفصائيات والإذاعات والصحافة.

خلاصة القول عندما يتمتع الفرد بقدر واسع من حرية الصحافة سيزداد وعياً وتصبح له القدرة الكافية على تطوير حياته ومساهمته في بناء المجتمع، فلا حقوق للإنسان بدون صحافة ولا صحافة دون حقوق الإنسان وهذا الدور لا ينهض إلا من خلال ضمان حق الحصول على المعلومات وحرية تداولها في شبكات الإنترنت. لكن لا ينكر القول بأن لهذه الحرية حدود فلا يمنع من فرض القيود عليها عند وجود خطر يهدد أمن وسلامة المجتمع.

الخاتمة

النتائج :

- 1- إن خدمة الإنترنت تعد حاجة أساسية إذ يتم من خلالها الوصول إلى المعلومات، وتمثل ركناً أساسياً من أركان الحكومة الإلكترونية لتعزيز قدرة الشخص في المشاركة بشكل فاعل في صناعة القرارات .
- 2- يعد إجراء السلطة التنفيذية بحجب خدمة الإنترنت خرق دستوري للمساس بالحرية والحقوق الأساسية المكفولة في المواثيق والاتفاقيات الدولية بشكل عام ودستور جمهورية العراق لسنة 2005 بشكل خاص، إذ لا يمكن تقييد حق الحصول على المعلومة من خلال شبكة الانترنت إلا بوفق القانون لحماية الدفاع الوطني، وحماية وأمن الدولة الداخلي والخارجي، والحياة الشخصية للأفراد ولكونه لم يأت بسند قانوني وفقاً لقانون السلامة العامة لسنة 2004 الذي يجيز للسلطة التنفيذية استخدام إجراءات خاصة في حالة إعلان الطوارئ لمواجهة ظروف استثنائية لتحقيق الأمن والاستقرار.
- 3- عدم إقرار مشروع قانون حق الوصول إلى المعلومة أتاح المجال للسلطة الحاكمة حجب خدمة الإنترنت باتباع سياسية تكتم الأفواه بمنع وسائل الإعلام حق الاطلاع على المعلومات من مصادرها الرسمية التي كفلتها الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وهذا الإجراء يتعارض مع منهج الديمقراطية الذي شهده العراق بعد عام 2003 بمصادرة الحقوق والحريات الأساسية والفردية وزعزعة ثقة الجماهير بهيبة وقوة الدولة.
- 4- إن قطع الإنترنت يضعف ثقة الشركات الأجنبية بالحكومة وبالتالي ينعكس سلباً على تشجيع الاستثمار، ويعطي رسالة بأن الدور الحكومي غير ضامن لها، ويفتح الباب على الحكومة للمطالبة من أصحاب المشاريع بتعويض حكومي سريع لما تسببت من أضرار لهم.
- 5- حقوق الإنسان وحياته الأساسية هي الضحية الأولى التي تسعى الانظمة الحاكمة في التعدي عليها والمساس بها في ظل الاضطرابات الداخلية داخل البلاد.

التوصيات:

- 1- ينبغي من السلطة التنفيذية بعدم المساس بالحقوق والحريات الأساسية لحل الاضطرابات الداخلية، فليس كل ما يعلن أو يقرر في الدستور هو الأساس بل ينبغي كفالة الأحكام الدستورية وحمايتها لضمان مجتمع مدني ديمقراطي .
- 2- ينبغي من المشرع الإسراع في إقرار مشروع قانون حق الوصول إلى المعلومة لفسح الفرصة أمام الشعب ووسائل الإعلام بالاطلاع على المعلومات من مصادرها الرسمية ولضمان عدم انتهاك الأحكام الدستورية الخاصة بالحقوق والحريات الأساسية التي كفلها الدستور.
- 3- يستلزم من التشريعات القانونية تقييد إجراء السلطة التنفيذية بحجب المعلومات المتوفرة في خدمة الانترنت إلا إذا كان الكشف عن المعلومات من شأنه أن يحمل خطر وإلحاق الضرر بمصلحة محمية.
- 4- ينبغي من السلطات القضائية المختصة حسم الدعوى المرفوعة من مزودي خدمات الإنترنت لمساءلة الحكومة ومواجهة الدولة بحجب الإنترنت لتعويضهم عن الأضرار والخسائر المالية التي تكبدوها جراء قطع الإنترنت.
- 5- ينبغي من المشرع العراقي تشريع نصوص صريحة في قانون حقوق الصحفيين رقم (21) لسنة 2011 بتقديم تسهيلات وضمانات للصحفي بالحصول على المعلومات لتسهيل أداء رسالته الإعلامية في مواجهة انحراف السلطة بكل ما يتعلق بملفات الفساد الإداري والمالي.

قائمة المصادر والمراجع:

- [1] د. حمودي حمودة، حق الصحفي في الحصول على المعلومات ومدى تأثيره على حق الجماهير في المعرفة والاعراف ، دراسة في كل من مصر ، فرنسا، ط1، النهضة العربية، 2010، ص10.
- [2] محمد ارسلان ، مجموعة الوثائق الأساسية لحقوق الإنسان ، مركز عدالة لدراسات حقوق الانسان، عمان ، سنة 2001 ، ص 17.
- [3] محمد ارسلان، المصدر السابق، ص 18.
- [4] نصت المادة العاشرة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان على الأتي(1- لكل إنسان الحق في حرية التعبير. هذا الحق يشمل حرية أعتناق الآراء وتلقي وتقديم المعلومات والأفكار دون تدخل من السلطة العامة، وبصرف النظر عن الحدود الدولية) ينظر محمد يوسف علوان ، مذكرات في القانون الدولي عمان، سنة 1994 ، ص 112.
- [5] الحماية القانونية للإعلاميين، مجلة قانونية إعلامية تصدر عن مركز حماية وحرية الصحفيين، عمان، سنة 2003، ص 7.
- [6] المصدر نفسه، ص 10.
- [7] الحماية القانونية للإعلاميين ، المصدر السابق، ص 10.
- [8] التوصية رقم 7 الصادرة عن لجنة وزراء الدول الأعضاء حول حق الصحفيين في عدم الكشف عن مصادر معلوماتهم والتي تم تبنيها في 8 مارس 2000. ينظر الرابط على الموقع الاتي : <http://www.corteidh> ، اخر زيارة للموقع 18-3-2010.
- [9] د. دويب حسين صابر، النظام القانوني لحرية الحصول على المعلومات ، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، 2014/2015، ص 47.
- [10] د. فاروق عبد البر ، دراسات في حرية التعبير واستقلال القضاء وضمانات التقاضي ، 2006 ، ص 19.
- [11] نص المادة (75) من قانون العقوبات المصري رقم 58 لسنة 1937 تعتبر اجراءات التحقيق ذاتها والنتائج التي تسفر عنها من الاسرار ويجب على قضاة التحقيق واعضاء النيابة العامة ومساعدتهم من كتل وخبراء وغيرهم ممن يتصلون بالتحقيق او يحضرونه بسبب وظيفتهم أو مهنتهم عدم افشائها).
- [12] حظرت المادة (85) من قانون العقوبات المصري رقم 58 لسنة 1937 افشاء المعلومات المتعلقة بالقوات المسلحة وتشكيلاتها وتحركاتها وبصفة عامة كل ما له مساس بالشؤون العسكرية والاستراتيجية.
- [13] خالد السيد المتولي محمد، دور المجتمع المدني في نقاذ الحق في البيئة والالتزام بحمايتها ، مجلة مصر المعاصرة، ع، 498، القاهرة ، هامش رقم 126.
- [14] سالم روضان ، حق الحصول على المعلومة حق من حقوق الانسان، مقال منشور في موقع الحوار المتمدن- العدد 2897، 2010/1/24، متاح على الرابط <http://www.ahewar.org/> ، اخر زيارة للموقع 15-3-2020.
- [15] نصت المادة (3) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 على ان(العراق بلد متعدد القوميات والمذاهب ، وهو عضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية ، وملتزم بميثاقها ، وهو جزء من العالم الإسلامي). ينظر صحيفة الوقائع العراقية ، العدد (4012) ، 28 كانون الأول 2005.
- [16] بسمة الحسن ، دراسة عن قانون ضمان حق الوصول إلى المعلومات ، مركز حماية وحرية الصحفيين - نقلا عن دراسة منشورة في الشبكة الدولية للمعلومات للباحث فايز شخاترة، مستشار وباحث قانوني، المركز الوطني لحقوق الإنسان، ينظر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على الرابط: <http://www.nhrcqa.org> ، اخر زيارة للموقع بتاريخ 14-3-2020.
- [17] مؤتمر جادير، الدستور الأمريكي افكاره ومثله، ترجمة صادق ابراهيم عودة، مركز الكتب الاردني ، 1989، ص 175.
- [18] محمد جبار طالب، حق الحصول على المعلومات كحق من حقوق الانسان ، مجلة كلية الحقوق جامعة النهرين، 2014، ص 263.
- [19] قانون حق الحصول على المعلومات في اقليم كردستان العراق.
- [20] نص المادة الثالثة من مشروع قانون الحصول على المعلومات العراقي (1- السماح للأشخاص بالحصول على المعلومات باعتباره حقا كفله الدستور 2- تعزيز الشفافية في العمل الحكومي 3- مكافحة الفساد المالي والاداري في دوائر الدولة).
- [20] انظر رابط المرصد العراقي لحرية التعبير عن الراي

<http://www.marsad.ccsir.org/articalShoww.aspx?ID=32> اخر زيارة للموقع بتاريخ 15-3-2020.

- [21] نص المادة (4/ ثانياً) من قانون حقوق الصحفيين رقم 26 لسنة 2011 على أن (للصحفي حق الاحتفاظ بسرية مصادر معلوماته) ينظر صحيفة الوقائع العدد 4026 بتاريخ 29-8-2011.
- [22] محمد نور فرحات، مقال بعنوان : القانون الدولي لحقوق الإنسان والحقوق المترابطة، الدليل العربي (حقوق الإنسان والتنمية)، متاح بموقع المنظمة العربية لحقوق الإنسان على الرابط: www.aohr.net، آخر زيارة للموقع بتاريخ 2017/9/7.
- [23] ضمانات حقوق الإنسان ، ينظر على الموقع الإلكتروني: <https://www.mohamah.net/law> /آخر زيارة للموقع بتاريخ 2020-3-20.
- [24] المصدر نفسه .
- [25] نجاد البرعي ،حرية التعبير والأعلام في التشريع الدستوري العربي ، الاردن ،سنة 2003 ، ص 15.
- [26] نص المادة (29) من النظام الداخلي لمجلس النواب لعام 2006 على أن (أولاً: تكون جلسات المجلس علنية إلا إذا تطلبت الضرورة غير ذلك بطلب من رئيس الجلسة أو باقتراح من مجلس الرئاسة أو رئيس مجلس الوزراء أو بطلب من 35 عضواً من أعضائه وبموافقة المجلس بأغلبية الحاضرين . وفي هذه الحالة لا يحضر أحد الجلسة حتى من موظفي المجلس ويقوم النائبان ومن ينسب من قبل هيئة الرئاسة بتنظيم المحضر. ثانياً: تنشر محاضر الجلسات بالوسائل التي تراها هيئة رئاسة المجلس مناسبة)
- [27] نص الفقرة (1) من المادة (61) قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969 المعدل على أن (تكون المرافعة علنية إلا إذا رأت المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم إجرائها سرا محافظة على النظام العام ومراعاة للأداب العامة ولحرمة الأسرة).
- [28] نص المادة (236) من قانون العقوبات العراقي لسنة 1969 على أن (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتي دينار أو بأحدى هاتين العقوبتين من نشر بأحدى طرق العلانية: 1- أخباراً بشأن محاكمة قرر القانون سريتها أو منعت المحكمة نشرها أو تحقيقاً قائماً في جنابة أو جنحة أو وثيقة من وثائق هذا التحقيق إذا كانت سلطة التحقيق قد حظرت إذاعة شيء منه. 2 - أخباراً بشأن التحقيقات أو الإجراءات في دعاوى النسب أو الزوجية أو الطلاق أو الهجر أو التفريق أو الزنا. 3 - مدأولات المحاكم. 4 - ما جرى في الجلسات العلنية للمحاكم بغير أمانة وبسوء قصد. 5 - نشر أسماء أو صور المجني عليهم في جرائم الاغتصاب والاعتداء على العرض وأسماء أو صور المتهمين بالأحداث. 6 - ما جرى في الدعاوى المدنية أو الجنائية التي قررت المحاكم سماعها في جلسة سرية أو ما جرى في التحقيقات أو الإجراءات المتعلقة بجرائم القذف أو السب أو إفشاء الأسرار ولا عقاب على مجرد نشر الحكم إذا تم بإذن المحكمة المختصة).
- [29] نص المادة (15) من دستور العراق لسنة 2005 على أن (لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية، ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها إلا وفقاً للقانون، وبناءً على قرار صادر من جهة قضائية مختصة). ينظر نصوص دستور جمهورية العراق لسنة 2005 المنشور في الوقائع العراقية، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق ، العدد 4012 ، في 28 كانون الأول 2005.
- [30] نص المادة (46) من الدستور العراقي لسنة 2005 التي تنص على أنه ((لا يكون تقييد ممارسة أي من الحقوق والحريات الواردة في هذا الدستور أو تحديدها إلا بقانون أو بناء عليه ، على أن لا يمس ذلك التحديد والتقييد جوهر الحق أو الحرية)).
- [31] نص المادة (9 / الفقرة ثانياً/ د) من الدستور العراقي لسنة 2005 (يقوم جهاز المخابرات الوطني العراقي بجمع المعلومات، وتوفير التهديدات الموجهة للأمن الوطني، وتقديم المشورة للحكومة العراقية، ويكون تحت السيطرة المدنية، ويخضع لرقابة السلطة التشريعية، ويعمل وفقاً للقانون، وبموجب مبادئ حقوق الإنسان المعترف بها).
- [32] نص المادة (45 / أولاً) من الدستور العراقي لسنة 2005 على أن (تحرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ، ودعمها وتطويرها واستقلاليتها ، بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الأهداف المشروعة لها ، وينظم ذلك بقانون).
- [33] سن طارق ، الربيع العربي والدستور قراءة في تجارب : المغرب ، تونس، ومصر ، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية ، سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية، عدد 105، 2014، ص 35، 36.
- [34] وائل أنور بندق موسوعة الدساتير والأنظمة السياسية العربية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية سنة 2004، ص 25.
- [35] نص المادة (38) من الدستور العراقي لسنة 2005 على أن (حرية الاتصالات والمراسلات البريدية والبرقية والهاتفية والإلكترونية وغيرها مكفولة، ولا يجوز مراقبتها أو التنصت عليها، أو الكشف عنها، إلا لضرورة قانونية وأمنية، وبقرار قضائي).

- حرية الاتصالات والمراسلات البريدية والبرقية والهاتفية والإلكترونية وغيرها مكفولة، ولا يجوز مراقبتها أو التنصت عليها، أو الكشف عنها، إلا لضرورة قانونية وأمنية، وبقرار قضائي.
- [36] نص المادة (34/ثالثاً) من الدستور العراقي لسنة 2005 على ان (تشجع الدولة البحث العلمي للأغراض السلمية بما يخدم الإنسانية، وترعى التفوق والإبداع والابتكار ومختلف مظاهر النبوغ).
- [37] اشرف عبد الحميد ، حرية الصحافة ، دراسة تحليلية في التشريع المصري والقانون المقارن ، ط1، دار المجد للطباعة، ص 244.
- [38] ينظر فون كورف يورك ، تقديم محمد السيد السعيد، الصحفيون والديمقراطية في التسعينات طاقة ديمقراطية مهدورة ، مركز القاهرة لدراسة حقوق الانسان ، القاهرة ، بدون سنة ، ص 18 .
- [39] محمد السلطان ، خسائر بمئات الملايين إثر قطع الإنترنت في العراق بتاريخ ينظر إلى الموقع: www.noonpost.com، اخر زيارة للموقع بتاريخ 2019/10/17 .
- [40] مارتن ل. جون . رشودي انجوروفر ، نظم الأعلام المقارنة ترجمة علي درويش القاهرة الدار الدولية للنشر والتوزيع ، سنة 1991، ص 15 .
- [41] محمد السلطان ، مصدر سابق، اخر زيارة للموقع بتاريخ 2019/10/17 .
- [42] وائل أنور بندق ، مصدر سابق، ص 25.
- [43] بسمه الحسن ، دراسة عن قانون ضمان حق الوصول إلى المعلومات ، مركز حماية وحرية الصحفيين - نقلا عن دراسة منشورة في الشبكة الدولية للمعلومات للباحث فايز شحاتة، مستشار وباحث قانوني، المركز الوطني لحقوق الإنسان، ينظر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على الرابط: <http://www.nhrcqa.org>، مصدر سابق، اخر زيارة للموقع بتاريخ 2019/10/17 .
- [44] جمال حسين العتابي، أهمية وسائل الأعلام في العلاقات العامة ، مجلة تواصل، هيئة الاتصالات والأعلام، دار الإبداع للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، العدد 8 ، سنة 2006، ص 40.
- [45] د. فيصل أبو عيشة، الإعلام الإلكتروني، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010 ، ص 124 – 10 .